

٧,٥% تراجعاً في أعداد موظفي الحكومة خلال عام بسبب الخروج للمعاش

الإثنين ٢٤/أغسطس/٢٠٢٠ - ٠٩:٥٦ م

أظهر تقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء انخفاض أعداد موظفي الحكومة إلى ٤.٩ مليون موظف بنهاية عام ٢٠١٩، مقابل ٥.٣ مليون موظف خلال العام السابق عليه، بتراجع بلغت نسبته ٧.٥% خلال عام، على خلفية خروج أعداد كبيرة من العاملين للمعاش ببلوغهم السن القانونية للتقاعد مع إيقاف التعيينات.

كما أظهر التقرير ارتفاع أعداد العمالة بالقطاع الخاص من ١٩.٧ مليون شخص لـ ٢٠.٣ مليون شخص خلال عام، فيما بلغت أعداد العمالة المؤقتة داخل القطاع الحكومي ٦٧.٣ ألف متعاقد مؤقت بنهاية العام الماضي، مقابل ٨٣ ألف مؤقت خلال العام السابق عليه، بينما يقدر إجمالي عدد العمالة المؤقتة بمختلف قطاعات الدولة ١.٦ مليون مؤقت.

وبيّن أن القطاع الحكومي شهد لأول مرة التعاقد مع عمالة موسمية بعدد ٣.٣ ألف شخص خلال العام الماضي، بهدف سد العجز في بعض التخصصات، في ظل إيقاف التعيينات الحكومية، فيما سجل عدد العمالة الموسمية على مستوى كل قطاعات الدولة «الحكومي والعام والخاص والاستثماري» ١١٤.٨ ألف شخص، مقابل ٨٧.٦ ألف شخص خلال فترة المقارنة ذاتها.

وذكر التقرير أن نسبة تغطية التأمين الصحي للعاملين بالدولة لا تتعدى ٤٠% فقط، وتبلغ أعلى مستوياتها بين موظفي القطاع الحكومي بنسبة ٩٦.٦%، والقطاع العام ٩٠.٥%، بينما كانت الأقل بين العاملين بالقطاع الخاص خارج المنشآت بنسبة ٢.١% والخاص داخل المنشآت بـ ٢٥.٧%.

وبلغت نسبة المشتركين في التأمين الاجتماعي ٤٥.٢% على مستوى كل القطاعات، أعلاها الحكومي بنسبة ٩٧%، والقطاع العام ٩١.٧%، والاستثماري ٦٦%، وأقلها الخاص خارج المنشآت ٩.٩%، والخاص داخل المنشآت ٣٤.٥%.

كما بلغت نسبة العاملين بعقد قانوني على مستوى قطاعات الدولة ٤١.٢%، وسجلت أعلى نسبة بين العاملين بالقطاع الحكومي بـ ٩٩%، يليه القطاع العام ٩٦.٣%، والاستثماري ٦٥.٨%، بينما بلغت نسبة العقود القانونية بين العاملين بالقطاع الخاص المنظم ٢٩.٣% وغير المنظم ١.٣%.